مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء

Center for Strategic Studies-University of Karbala

العراق في مراكز الأبحاث العالمية

في هذا العدد:

العراقيون يدلون بأصواتهم وسط الصراع والمخاوف الأمنية

لا انفراج يلوح في الأفق لأزمة العراق

العراقيون ينتخبون في أجواء أمنية هادئة

نشرة استراتيجية يومية تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء

السنة الثانية

العدد ((٧٣))

الأحد / ١٨ / ٥ / ٢٠١٤

التفكير الاستراتيجي في القرآن الكريم

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾

(آل عمران/ ١٩١)

في هذا العدد

الافتتاحية

- كيف تنظر المراكز البحثية إلى الانتخابات البرلمانية الحالية؟ | ٣

مقالات استراتيجية

- العراقيون يدلون بأصواتهم وسط الصراع والمخاوف الأمنية | ٤
- لا انفراج يلوح في الأفق لأزمة العراق | ٧
- العراقيون ينتخبون في أجواء أمنية هادئة | ٩
- من سيفوز في الانتخابات العراقية؟ | ١١
- التيار الصدري يتحدّى المالكي قبيل الانتخابات | ١٤

شؤون اقتصادية

- النفط: اتفاقية ٢٠١٠ تُلزم تركيا بعدم تسلّم نفط الإقليم من دون موافقة المركز | ١٦
- خبير أمريكي ينتقد بغداد ويدعو الكرد لتصدير النفط عبر سومو | ١٧

هيئة التحرير

رئيس التحرير

المهندس عماد محمد الحسين

هيئة التحرير

د.نصر محمد علي

د. حيدر حسين آل طعمة

حيدر رضا محمد

حسين باسم عبد الأمير

مؤيد جبار حسن

لقاء حامد عباس

إعلام المركز

ليث علي شمران

الموقع الألكتروني

أحمد ستار جابر

التصميم والإخراج الفني

حنان محمد باقر

التدقيق اللغوي

م.م. علاء صالح عبيد

العراق في مراكز الأبحاث العالمية

العدد [٧٣]

كيف تنظر المراكز البحثية إلى الانتخابات البرلمانية الحالية؟

ننشـــر في هذا العدد خمس مقالات تناولت الانتخابات البرلمانية الحالية من زوايا مختلفة، ونحن بهذه المناسبة لسنا بحاجة إلى التأكيد على أن دوام الاطلاع على مثل هذه الكتابات، مما يدرب الذهن على توسيع آفاق التفكير مـــن خلال التعرف علـــى الآراء المختلفة، الأمر الذي يبعد المتصدي للشـــأن العام عن التعصب وضيق أفق التفكير والتحليـــل ويعطيه المرونة اللازمة للتعامل مع المشاكل والأزمات والأحداث.

ففـــي مقال **"التيـــار الصـــدري يتحـــدّى المالكي قبيل الانتخابات"** المنشور في موقع **"معهد دراسة الحرب"**، هـــذا المعهد الـــذي يتابع ويرصد عـــن كثب الأحداث في العراق وخاصة الأحداث الأمنية وشـــؤون القاعدة والإرهاب، يؤكد الكاتب على أن التوترات بين المالكي والتيار الصدري سوف تســـتمر في المستقبل القريب، وتشـــمل تبـــادل الاتهامـــات وإمكانية اعتقـــال بعض الشخصيات في التيار الصدري، وقد تشمل أيضاً **إبعاد بعض مرشحي التيار الصدري** للانتخابات المقبلة.

وفـــي مقـــال **"العراقيـــون يدلون بأصواتهم وســـط الصراع والمخاوف الأمنية"** المنشـــور في **"صحيفة الواشـــنطن بوســـت"** يرى الكاتب بأن عملية تشكيل الحكومة يمكن أن **تســـتغرق عدة أشـــهر**، وفي حال برز المالكي كأقوى مرشـــح، فمن المحتمل أن يبقى يواجه صعوبة في تشكيل ائتلاف فاعل، بعد أن عزل العديد من حلفائه بما فيهم الأكراد الذين بإمكانهم لعب دور كبير ومؤثر مرة أخرى، كما أن علاقة الحكومة بالتيار الصدري قد تدهورت بسبب التشهير المتبادل بين الطرفين قبيل الانتخابات.

وفي مقال **"العراقيون ينتخبون في أجواء أمنية هادئة"** المنشـــور في **"صحيفة النيويـــورك تايمز"** القريبة من صناع القرار في الولايـــات المتحدة، يعتقد الكاتب بأن الجهود التي تبذلها الفصائل السياســـية لتشكيل ائتلاف حكومي، يمكن أن **تســـتغرق وقتاً طويلاً**، وفي حال لم يفـــز المالكي بأغلبية معتد بها، فذلك يعني أنه سيســـلك مساراً عسيراً كي يمهد لولاية جديدة، ومن المرجح أن **يســـتخدم نفوذه في مؤسسات الدولة** للتأثير على سير العملية مثل الطعن بالنتائج من خلال القضاء، فهو أكثر شخص يتمتع بنفوذ سياسي هائل.

وفي مقال **"من ســـيفوز فـــي الانتخابـــات العراقية؟"** المنشـــور في موقع **"معهد واشـــنطن لسياسة الشرق الأدنـــى"**، المعهد الذي يعبّر عـــادة عن مصالح اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة، يشـــير الكاتب إلى أن المالكي قد يكون في موقف صعب للغاية ولن يســـتطيع تشكيل الكتلة الأكبر، لأنه أصبح عدواً للجميع، ولتجاوز ذلك **ســـيلجأ إلى قانون الطوارئ الذي يمنحه ســـلطة مطلقة تحت مسمى قانون السلامة الوطنية**، إلا أنه مع ذلك قد يعوّل بشكل كبير على أصوات الجيش والشرطة وعلى النفوذ الإيراني في التلاعب بالنتائج النهائية.

وأخيراً تـــرى كاتبة مقال **"لا انفـــراج يلوح في الأفق لأزمة العراق"** المنشـــور في موقع **"المركز الإعلامي الألماني (DW) في بون وبرلين"** أن اســـتقالة مفوضية الانتخابات، تمثل إحدى تجليات قوة المالكي السياســـية المتنامية، وتذكّر أنه في عام ٢٠٠٥ ســـاعدت الفصائل الشـــيعية القوية المالكي على الوصول إلى الســـلطة، وكانوا يعتقدون أنه من الســـهل التعامل معه، لكنه منذ ذلـــك الحين **قام بفعل كل ما في وســـعه لتعزيز قبضته على السلطة** وترسيخ حكمه الاستبدادي.

العدد [٧٣]

العراقيون يدلون بأصواتهم وسط الصراع والمخاوف الأمنية

الكاتب: لافداي موريس / صحفي ومحرر متخصص في شؤون الشرق الأوسط، مقيم في بيروت لتغطية الأزمة السورية
صحيفة الواشنطن بوست - ٢٠١٤/٤/٣٠

ترجمة وتلخيص: لقاء حامد
مراجعة: د. نصر محمد علي

يمكن أن تستغرق عملية تشكيل الحكومة عدة أشهر، وفي حال برز المالكي كأقوى مرشح، فمن المحتمل أن يبقى يواجه صعوبة في تشكيل ائتلاف فاعل، بعد أن عزل العديد من حلفائه بما فيهم الأكراد الذين بإمكانهم لعب دور كبير ومؤثر مرة أخرى، كما أن علاقة الحكومة بالتيار الصدري قد تدهورت بسبب التشهير المتبادل بين الطرفين قبيل الانتخابات

يفتتح الكاتب مقاله بالإشارة إلى توجّه عدد قليل من الناخبين الذين شقّوا طريقهم في شوارع مهجورة إلى صناديق الاقتراع في الرمادي عبر أماكن بالكاد تخلو من نيران مدافع الهاون، وذلك دليل بأن هذا البلد في حالة حرب مرة أخرى.

صوّت نحو ١٢ مليون عراقي في أول انتخابات منذ انسحاب القوات الأمريكية، ويعد ذلك بمثابة اختبار حاسم للديمقراطية في العراق، **وهناك مخاوف من أن محافظة الأنبار السنية غربي العراق تكاد تفلت من قبضة الحكومة الشيعية ويكافح الجيش لإخماد التمرد فيها.**

شنّ المالكي الذي يسعى للفوز بولاية ثالثة هجوماً عسكرياً ضد رجال العشائر السنية المعادية والمسلحين في الأنبار التابعين لتنظيم القاعدة في كانون الثاني من العام الجاري. **ومع تراجع شعبيته بين صفوف الشيعة فقد قام بذلك الهجوم ليبيّن لهم أنه المرشح الوحيد القادر على محاربة الإرهاب آملاً بحشد الدعم وكسب الأصوات له ولحزبه.**

وعلى ما يبدو فإن تلك المغامرة قد أثمرت، حيث أظهر استطلاع أُجري يوم الانتخابات، بأن حزبه فاز بأكبر حصة من مقاعد البرلمان البالغة ٣٢٨. وقالت مفوضية الانتخابات إنه سيتم الإعلان عن النتيجة النهائية في غضون ٣٠ يوماً، وهذا يتوقف على عدد الطعون المقدمة لها.

بالنسبة للكثيرين في الأنبار، يُعد فشل حزب المالكي في انتخابات عام ٢٠١٠ وبقاءه في المنصب الأعلى للسلطة عن طريق

المساومات السياسية كارثة، وينقل الكاتب على لسان أحد المواطنين في الرمادي قوله: "إن هناك طريقتين للحصول على السلطة إحداها الانتخابات، والأخرى الثورة، ونحن كنا سعداء عندما ذهب الدكتاتور القديم - في إشارة إلى الإطاحة بالرئيس السابق صدام حسين عام ٢٠٠٣ - ولكن الديمقراطية جلبت لنا دكتاتوراً جديداً، وإذا أنتجت الانتخابات اللصوص نفسهم مرة أخرى، فقد حان وقت الثورة". **ومثل هذه المواقف تثير المخاوف، ففي حال لم يحصل التغيير السياسي بعد الانتخابات، فإن السخط المتزايد سوف يؤجج الصراع الذي قد يصل إلى بغداد.**

وكان الإقبال على التصويت بنسبة ٥٨٪، بما في ذلك الناخبون في الخارج وفقاً للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وما يزال هناك تراجع عن نسبة التصويت في الانتخابات السابقة، وقد تنافس أكثر من ٩٠٠٠ مرشح ونشروا ما يقرب من ٢٢مليون صورة ولوحة إعلانية وملصقات وشاشات LED غطّت الطرق لشد انتباه الناخبين، وتم اتخاذ تدابير أمنية مشددة، بما في ذلك حظر المركبات، وجرت الانتخابات دون وقوع حوادث في بغداد. كما صوّت المالكي في المنطقة الخضراء المحصنة ودعا آخرين للتصويت أيضاً واصفاً الانتخابات بأنها صفعة في وجه الإرهاب.

نسبة المشاركة المقدمة من مفوضية الانتخابات لم تشمل المناطق المشتعلة على حدّ وصفها كالأنبار، وأشار المتحدث باسم المفوضية هناك إلى أن نسبة المشاركة ضعيفة ولا ننسى أن هناك ما يقرب من ٤٠٠ ألف شخص نزحوا من المحافظة بسبب أعمال العنف، مما جعل من الصعب الوصول إلى صناديق الاقتراع، ولكن العنف والحرمان من الحقوق السياسية من المرجح أن يكون له دوره أيضاً.

المشهد السياسي السني أُصيب بخلل كبير منذ انتخابات ٢٠١٠، إذ فاز أياد علاوي الشيعي العلماني الذي يرأس القائمة العراقية بأكبر عدد من المقاعد في تلك الانتخابات وحصل على تأييد كبير من السنة، أما الآن فمن غير المرجح أن يشكل خطراً كبيراً على المالكي، إلا أن التحدي الأكبر للأخير يأتي هذه المرة من زملائه الشيعة، فكتلة المواطن من المتوقع أن تفوز بنسبة عالية، وكذلك التيار الصدري أنصار مقتدى الصدر المناهض للولايات المتحدة.

أما دولة القانون بزعامة المالكي فمن المتوقع أن تكون الفائز الأكبر ولكن من المرجح أن تفقد بعض المقاعد وذلك وفقاً

لاستطلاع أجراه مركز بحوث أديسون في ١٧ محافظة عراقية من أصل ١٨.

إن الإقبال الضعيف في الأنبار يمكن أن يصب في صالح المرشحين الموالين للحكومة. وقد وصلت نسبة المشاركين في مراكز الاقتراع في الرمادي في منطقة موالية للشيخ أحمد أبي ريشة الذي يرأس قوات القبائل التي تقاتل إلى جانب الحكومة إلى ٦٩٪. وصرّح أحمد خلف محافظ الأنبار قائلاً: "الولاء القبلي هنا قوي جداً ومن السهولة شراء الدعم وهو يعتمد فقط على مقدار المال الذي تدفعه". وما إن أُغلقت صناديق الاقتراع في الأنبار حتى بدأت الاشتباكات في مكان قريب وأُطلقت قذائف الهاون على جهات حكومية من منطقة معادية قريبة من الأراضي الزراعية.

وأضاف الكاتب أن أحد المواطنين عبّر عن رأيه قائلاً: "المالكي ضد السنّة تماماً وبلادنا فيها نفط وفير وخيرات ونحن محرومون منها ونعاني من الفقر وأنا أفضّل الاحتلال الأمريكي على احتلال المالكي للبلد". ويشكوا سكان الأنبار من عزلتهم عن ممثليهم السياسيين ويقولون إنهم نادراً ما يقومون بزيارة المحافظة.

ولوزير الدفاع بالوكالة سعدون الدليمي رؤية قاتمة عن العملية الديمقراطية وأدلى برأيه قائلاً: "من الصعب للغاية بالنسبة لأي مجتمع إقامة ديمقراطية جيدة وهو محاط بالفوضى، كما أن من السابق لأوانه الحديث عن المؤسسات، فنحن بحاجة لتنظيف بلدنا من الإرهابيين أولاً وبعد ذلك ستكون الفرصة مؤاتية بالنسبة لنا لبناء الأمة على أساس متين".

يستعد العراقيون للحصول على المزيد بعد الانتخابات، أما الفلوجة فما تزال بيد داعش، يساندها رجال القبائل المناهضين للحكومة، والقيام بشنّ هجوم من قِبل الحكومة هناك ليس مستبعداً، حتى بعد أن اتضحت الصورة أكثر بعد الانتخابات، وذلك وفقاً لآراء مسؤولين عراقيين.

وانتهى الكاتب إلى القول: **يمكن أن تستغرق عملية تشكيل الحكومة عدة أشهر، وفي حال برز المالكي كأقوى مرشح، فمن المحتمل أن يبقى يواجه صعوبة في تشكيل ائتلاف فاعل، بعد أن عزل العديد من حلفائه بما فيهم الأكراد الذين بإمكانهم لعب دور كبير ومؤثر مرة أخرى والذين كانوا قد انضموا إليه في ائتلاف عام ٢٠١٠، ومنذ ذلك الحين والعلاقة بين بغداد والحكومة الكردية شبه المستقلة في تراجع، كما أن علاقة الحكومة بالتيار الصدري قد تدهورت بسبب التشهير المتبادل بين الطرفين قبيل الانتخابات.**

رابط المقال: http://q9r.me/ovdh

العدد [٧٣]

لا انفراج يلوح في الأفق لأزمة العراق

الكاتبة : سابينا كاساغرينت
المركز الإعلامي الألماني (DW) في بون وبرلين - ٢٨/٣/٢٠١٤

ترجمة وتلخيص: لقاء حامد
مراجعة : د. نصر محمد علي

إن المالكي أبدى مهارة سياسية عالية على مرّ السنين وهو يتمتع بفكر استراتيجي حقيقي، كما أنه أقل سوءاً من الآخرين وما يزال السياسي الأكثر شعبية في العراق، وعلى الرغم من أن الديمقراطية في هذا البلد واجهت ضربات قوية وقاسية لكنها ما زالت مستمرة وهذا أمرٌ حسن

أشارت الكاتبة في مستهل مقالتها إلى أنه مع اقتراب موعد الانتخابات العراقية، قدمت مفوضية الانتخابات استقالتها، ووصل العنف إلى مستويات قياسية جديدة، مع انقسام النخبة السياسية الشديد على أسس طائفية، وبذلك انتهى أي أمل بأن الانتخابات البرلمانية قد تساعد على تهدئة الاضطرابات في البلاد. وكان سبب استقالة المفوضية العليا المستقلة للانتخابات هو الاحتجاج على التدخل السياسي والأحكام المتضاربة من قِبل البرلمان والسلطة القضائية بشأن إبعاد بعض المرشحين عن الانتخابات، **فعلى سبيل المثال ينص أحد بنود قانون الانتخابات على أن يكون المرشح البرلماني ذا "سمعة طيبة"**، وقد علّقت (مريم بن رعد) زميلة برنامج السياسة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية على هذا البند، بأنه **مثير للسخرية ويفتح الباب لإساءة المعاملة والتصرف من قِبل السلطة التنفيذية**. وقال مبعوث الأمم المتحدة في العراق (نيكولاي ملادينوف) لم يتم بعد إقرار تلك الاستقالات رسمياً من قِبل رئيس البرلمان، وهذا يعطي فرصة لمجلس النواب العراقي لمعالجة مخاوف أعضاء اللجنة.

إحكام المالكي لقبضته على السلطة

ترى الكاتبة بأن استقالة المفوضية، تمثل إحدى تجليات قوة المالكي السياسية المتنامية. ويُذكر أنه في عام ٢٠٠٥ ساعدت الفصائل الشيعية القوية المالكي على الوصول إلى السلطة، وكانوا يعتقدون أنه من السهل التعامل معه، لكنه منذ ذلك الحين قام بفعل كل ما في وسعه لتعزيز قبضته على السلطة وترسيخ حكمه الاستبدادي.

وقال (توبي دودج) من مركز الشرق الأوسط في كلية لندن للاقتصاد: **"لقد عمل المالكي على تركيز السلطة في مكتب رئيس الوزراء وكسر سلسلة القيادة وتجاوزها، كما تمكن من إضعاف الهيئات المستقلة السابقة التي أنشأها الاحتلال الأمريكي للإشراف على مؤسسات الدولة، مثل مفوضية الانتخابات والبنك المركزي العراقي ومفوضية حقوق الإنسان، كما أبعد المالكي الفصائل السنية وبذل قصارى جهده لكسر الأحزاب السياسية السنية ونجح في ذلك"** والنتيجة هي نمو مجموعة بدءاً

من متشددي القاعدة وحتى التيار الصدري الذي يتكون من قوة عسكرية تضم ما يقرب من مليون مقاتل.

العنف مشكلة محلية

إن نشاط هذه الجماعات المتمردة ساهم في تأجيج الأوضاع فأصبحت التفجيرات التي يُعتقد أن وراءها الجماعات الإسلامية حدثاً يومياً في العراق، وبلغ العنف في البلاد مستويات قياسية جديدة خلال العام الماضي. فضلاً على أن البلاد تأثرت بسبب الاضطرابات الإقليمية التي انعكست على محافظة الأنبار التي وقعت بأيدي متشددي القاعدة، حيث أسفرت ثلاثة أشهر من القتال عن تشريد ٤٠٠,٠٠٠ شخص من ديارهم، وأفاد (ملادينوف) في تقريره الإعلامي الذي قدمه إلى مجلس الأمن **"أن الوضع الأمني في البلاد متوتر بسبب الجماعات الإرهابية المسلحة تسليحاً جيداً وذات المهارة العالية مع حصولها على دعم مالي كبير وهدفهم واضح وهو إيجاد موطئ قدم دائم لهم خارج سيطرة السلطات وترسيخ قاعدة للتوسع في عملياتهم، مستغلّين الانقسامات والضعف في المجتمع العراقي لجعل البلاد خارج حدود السيطرة في نهاية المطاف"**.

ومع ذلك، يتفق المحللون بأن هذه السلسلة الجديدة من العنف والاضطرابات محلية الصنع وناتجة عن تصرفات القادة السياسيين. وأضاف كل من (كوردسمان وسام كازاي) في دراستهما الموسومة بـ "العراق في أزمة"[1] بالقول: **"إن تصرفات الحكومة العراقية هي التي غذّت هذا الصراع حيث الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان والتهميش وسوء استخدام قوات الأمن التي قمعت قطاعات واسعة من الشعب العراقي**، وفي المحصّلة فإن القوى التي كان ينبغي أن تساعد في استتباب الأمن والاستقرار هي التي ساهمت في زيادة العنف وزعزعة استقرار البلاد وأصبحت جزءاً من عوامل التهديد".

المصالحة أمر ضروري

هناك ضرورة لإجراء مصالحة مع الفئات المهمشة التي تعد مشكلة عسيرة للغاية، وأشارت (بن رعد) إلى أن التهميش هو سبب تطرفها، **لذا فإن الحل يجب أن يكون سياسياً يمر من خلال إعادة تأهيل أهل السنة المهمّشون سياسياً**، وأضافت أن الحكومة يجب أن تكون هي المبادرة في عملية المصالحة وأنا لا يمكنني أن اتخيل كيف أن العراق ما زال باقياً مع وجود العنف وانتشاره في كل مكان"، ووفقاً لدودج، فإن أعمال العنف هي نتيجة للفراغ الناجم عن تغيير النظام بعد سقوط صدام حسين وانهيار الدولة بأكملها وتباطؤ عملية إعادة البناء، وكل ذلك تمت الاستفادة منه من قبل الجماعات العنفية التي استغلت هذا الفراغ.

ويتفق المحللون على أن المالكي قد أبدى مهارة سياسية عالية على مرّ السنين، على الرغم من أن الكثيرين حاولوا التقليل من شأنه السياسي، لكنه يتمتع بفكر استراتيجي حقيقي، كما أنه أقل سوءاً من الآخرين، كما أشارت لذلك (مريم بن رعد)، وسوف يكون القرار النهائي متروك للشعب العراقي يوم الانتخابات وهو من سيقرر.

وفي الختام أشارت الكاتبة إلى ما ذكره دودج بالقول: **"إن المالكي ما يزال السياسي الأكثر شعبية في العراق، وعلى الرغم من أن الديمقراطية في هذا البلد واجهت ضربات قوية وقاسية لكنها ما زالت مستمرة وهذا أمرٌ حسن".**

١- تمت ترجمة خلاصة لهذه الدراسة في نشرة مركزنا العدد (٧١) بتاريخ (٢٠١٤/٥/١١).

رابط المقال: http://q9r.me/rhj

العدد [٧٣]

العراقيون ينتخبون في أجواء أمنية هادئة

الكاتبان: تيم ارانكو/رئيس مكتب النيويورك تايمز في بغداد،
ودريد عدنان/مراسل صحفي عراقي يعمل في الصحيفة نفسها
صحيفة النيويورك تايمز - ٢٠١٤/٤/٣٠

ترجمة وتلخيص: لقاء حامد
مراجعة: د. نصر محمد علي

إن الجهود التي تبذلها الفصائل السياسية لتشكيل ائتلاف حكومي، يمكن أن تستغرق وقتاً طويلاً، وفي حال لم يفز المالكي بأغلبية معتد بها، فذلك يعني أنه سيسلك مساراً عسيراً كي يمهد لولاية جديدة، ومن المرجح أن يستخدم نفوذه في مؤسسات الدولة للتأثير على سير العملية مثل الطعن بالنتائج من خلال القضاء، فهو أكثر شخص يتمتع بنفوذ سياسي هائل

توجه الملايين من العراقيين اليوم الأربعاء للتصويت على انتخاب برلمان جديد في وضع أمني هادئ متحدّين بذلك تهديدات الإسلاميين المتطرفين، وبعد تصاعد أعمال العنف والتهديدات التي سبقت التصويت من قِبل داعش لضرب مراكز الاقتراع، لم يتم الإبلاغ عن أي هجمات في بغداد ولم تسجّل أحداث عنف كبرى في بقية أنحاء البلاد.

تعد هذه الانتخابات البرلمانية الأولى منذ رحيل القوات الأمريكية قبل أكثر من عامين، وكان يُنظر إليها على أنها استفتاء لحصيلة ثماني سنوات على تولّي المالكي رئاسة الوزراء، الذي يسعى لولاية ثالثة وسط التمرد السني المتزايد الذي **دفع البلاد إلى حافة حرب أهلية جديدة**، ولكن النتائج ما تزال غير معروفة.

صوّت العراقيون وسط إجراءات أمنية استثنائية وأعلنت الحكومة عطلة استمرت أسبوعاً قبل التصويت لضمان بقاء معظم الأشخاص في مناطقهم والسماح للقوات الأمنية بأخذ مواقعها وتأمين الشوارع، وأعلنت السلطات حظر التجوال في بغداد ليلة الانتخابات وتم حظر معظم حركة المرور، مما اضطر الناخبين للسير على الأقدام إلى مراكز الاقتراع كما أُغلق المطار لبضعة أيام. **وعلى الرغم من التهديدات كان الإقبال على التصويت بنسبة ٦٠٪ وفقاً لمفوضية الانتخابات في العراق وهو عدد أقل بقليل من نسبة الناخبين في انتخابات عام ٢٠١٠.**

شُنت بعض الهجمات في بلدة تقع شمال بغداد قرب تكريت مسقط رأس صدام حسين، وانقضّ ضابط شرطة على مهاجم انتحاري عندما اقترب من مركز للاقتراع، مما أدّى إلى مقتل الضابط واثنين من المدنيين، وفي بيان له أشاد وزير الخارجية جون كيري بذلك الضابط، وقال: "إن الناخبين العراقيين وجهوا رسالة تنطوي على تحدٍّ واستهجان للمتطرفين الذين يحاولون إفشال عملية

التقدم الديمقراطي وزرع الفتنة في العراق والمنطقة". وفي المنطقة ذاتها انفجرت قنبلة على جانب طريق بالقرب من مركز للاقتراع، مما أسفر عن مقتل اثنين من ضباط الشرطة. وفي محافظة ديالى، شمال شرق بغداد، قُتل مدنيان في انفجار قنبلة على جانب الطريق. **وعلى الرغم من ذلك كله يعدّ يوم الانتخابات يوماً هادئاً نسبياً في العراق.**

كان التصويت ضعيفاً في محافظة الأنبار التي تهيمن عليها الأقلية السنية ويسيطر المتشددون من داعش على مساحات واسعة من الأراضي بما في ذلك الفلوجة، وحدث هجوم بقذائف الهاون أدّى إلى قتل اثنين من المدنيين في مراكز اقتراع قرب الرمادي، كما **أن نسبة مشاركة النساء في التصويت كانت أكثر من الرجال**. وقال أحد أبناء المحافظة ممن أدلوا بأصواتهم: "لقد جئت إلى هنا اليوم للوقوف ضد داعش فأنا أصوّت لهزيمة هؤلاء الإرهابيين لكي تعود الأنبار إلى ما كانت عليه، نحن بحاجة إلى المباني والزهور ولا نريد الحرب والسلاح بعد الآن".

وفي صباح يوم الانتخابات صوّت المالكي في فندق الرشيد بالمنطقة الخضراء - الجزء الآمن في وسط العاصمة حيث يوجد العديد من المباني الحكومية - وأشاد بقدرة العراق على إجراء الانتخابات بغياب القوات الأمريكية قائلاً: "لقد حققنا نجاحاً باهراً، وليس هناك جندي أجنبي واحد على الأرض".

النتائج النهائية ينبغي أن تُعلن في غضون أسابيع من قبل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، ومن المحتمل أن تتسرب إلى الخارج قبل ذلك عن طريق الأحزاب السياسية. **وقد أثارت عوائق التصويت في محافظة الأنبار تساؤلات حول شرعية تصويت أهل السنة.**

وفي حال لم يفز السيد المالكي بأغلبية معتد بها فذلك يعني أنه سيسلك مساراً عسيراً كي يمهد لولاية جديدة، **ومن المرجح أن يستخدم نفوذه في مؤسسات الدولة للتأثير على سير العملية مثل الطعن بالنتائج من خلال القضاء، فهو أكثر شخص يتمتع بنفوذ سياسي هائل كما يقول الخبراء**. وقال المالكي يوم الانتخابات إن فوزه كان "مؤكدا"، مضيفاً بُعداً دراميا إلى دوره كرجل قوي والذي كان يسعى لإبرازه أثناء الحملة الانتخابية، ووعد أيضاً بالنصر على المتمردين وقال إنه قريباً سوف يتم التوصل إلى حل في الفلوجة "وليس هناك تراجع عن تدمير داعش والذين يدعمونهم".

ويختتم الكاتبان المقال بالإشارة إلى أن الجهود التي تبذلها الفصائل السياسية في العراق لتشكيل ائتلاف حكومي **يمكن أن تستغرق وقتاً طويلاً**، كما حصل في السابق، وهناك تساؤل كبير غالباً ما يُطرح في أوساط الطبقة السياسية العراقية ويخيم على الأجواء وهو: **إذا ما خسر المالكي، فهل سيتخلى عن السلطة سلمياً؟** ويجيب أحمد علي المحلل في معهد العراق لدراسات الحرب، الذي يتابع الانتخابات عن كثب **"إنها مسألة كبرى وعلى حدّ معرفتنا بالمالكي فهو لن ينسحب بسهولة"**.

رابط المقال: http://goo.gl/yfn03Y

العدد [٧٣]

من سيفوز في الانتخابات العراقية؟

الكاتب: هيثم نعمان
معهد واشنطن - ١٠/٤/٢٠١٤

ترجمة وتلخيص: حيدر رضا محمد
مراجعة: د. نصر محمد علي

قد يكون المالكي في موقف صعب للغاية ولن يستطيع تشكيل الكتلة الأكبر كونه أصبح عدواً للجميع، ولتجاوز ذلك سيلجأ إلى قانون الطوارئ الذي يمنحه سلطة مطلقة تحت مسمى قانون السلامة الوطنية، إلا أنه مع ذلك قد يعوّل بشكل كبير على أصوات الجيش والشرطة وعلى النفوذ الإيراني في التلاعب بالنتائج النهائية

نشر معهد واشنطن مقالاً للدكتور هيثم نعمان **مدير مركز الشرق للبحوث الواقع ببغداد**، وقد ابتدأ مقاله بالقول: قبل أسابيع من إجراء الانتخابات العراقية المقررة في ٣٠ نيسان، يقوم المرشحون والكتل المتنافسة بحملة انتخابية شرسة ضد بعضهم البعض، على الرغم من غياب الاستقرار السياسي والأمني. **وفي الأشهر الأخيرة، كانت هناك زيادة في عمليات التهجير القسري، وحضور مستمر لمنظمات إرهابية في محافظة الأنبار والميليشيات المدعومة كجماعة عصائب أهل الحق في ديالى.** ويتابع الكاتب قائلاً: **إن رئيس الوزراء نوري المالكي يواجه صعوبات كبيرة حالياً ويكافح لإيجاد حلول لتفادي الهزيمة في هذه الانتخابات، على الرغم من أن التقارير تبشّر بفوزه، فقد نُشر مؤخراً تقرير من قبل معهد بروكينغز في واشنطن، يُتوقّع فيه فوز المالكي بـ ١١٠ مقاعد فضلاً على تحدثه عن الدور الإيراني المحتمل في الانتخابات**[1]. يبدوا أنه قد تم إعداد هذا التقرير بالاعتماد على معلومات ميدانية فضلاً على وسائل إعلام عراقية، إلا أن الذين يتابعون السياسة العراقية عن كثب يفهمون الوضع بصورة مختلفة تماماً.

في انتخابات عام ٢٠١٠ حصل المالكي على ٨٩ مقعداً، ولو قمنا بمقارنة بسيطة بين انتخابات عام ٢٠١٠ وانتخابات عام ٢٠١٤ لوجدنا فارقاً كبيراً بين الحقبتين. **ففي الحقبة الأولى كانت للمالكي صورة إيجابية ليس لدى الشيعة فقط بل لدى الأكراد وبعض السنة**، كذلك كان الوضع السياسي أكثر استقراراً ولم يكن هناك توتر سياسي داخل صفوف الشيعة. **أما اليوم، فقد تفاقم الوضع الأمني بشكل واضح، حيث قُتل مايقارب الألف عراقي شهرياً.** وعلى الرغم من أن موازنة العراق قد زادت ووصلت

إلى ١٥٠ مليار دولار، إلا أن تقرير الجهاز المركزي للإحصاء بوزارة التخطيط يشير إلى **ارتفاع مستوى الفقر في البلاد إلى ٦ مليون عراقي**. فضلاً على ذلك، كان هناك وزيرا دفاع وداخلية متفق عليهما من قِبل الكتل السياسية في عام ٢٠١٠، أما اليوم فقد تغير الوضع، كما أن البرلمان العراقي لم يتمكن من التوصل إلى اتفاق بشأن الموازنة.

الكتل المتنافسة وتوقعاتها

في عام ٢٠١٠، ظهرت فرص قوية تشير إلى أن العراق سيبني دولة ناجحة بحلول نهاية عام ٢٠١٤، ومع ذلك، **شهد العراق منذ ذلك الحين نمطاً من الفشل والتدهور في الوضع الأمني، وسوء العلاقات الدبلوماسية واستمرار الإرهاب من دون رادع.**

ووفقاً لذلك يرى الكاتب أنه من غير المرجح أن يفوز المالكي بأكثر من ٦٥ مقعداً في الانتخابات، ولكنه مع بعض حلفائه، مثل ائتلاف العراق الذي يقوده رجل الأعمال العراقي **فاضل الدباس**، والذي قد يحصل على ١٠ أو ١٥ مقعداً قد يتمكن من التحالف والفوز بـ ٨٠ مقعداً.

أما ائتلاف متحدون برئاسة أسامة النجيفي، فقد خسر نفوذه في الشارع السني وضعف بسبب عدم قدرته على معالجة العديد من القضايا، فهو لم يستطع حل أزمة الأنبار أو عمليات التهجير القسري التي تقوم بها الميليشيات في ديالى. وعلاوة على ذلك، **أصبح من الواضح أنه يمثل الإخوان المسلمين** الذين تدهورت سمعتهم منذ انتخابات عام ٢٠١٠ عندما كان طارق الهاشمي يتزعم الحزب الإسلامي، الذي قرر ترك الحزب وتشكيل حركة تجديد، التي دخل بها الانتخابات عام ٢٠١٠ عندما أدرك أن شعبية الإخوان بدأت بالتدهور.

النجيفي سيرتكب خطأ فادحاً إذا شارك في الانتخابات كممثل للسنة في قائمة تمثل بوضوح الإسلاميين المدعومين من تركيا. وفي الواقع إن تقرّب النجيفي من إيران وتداول صوره عبر مواقع التواصل الاجتماعي وهو يقبل قائد فيلق القدس الإيراني **قاسم سليماني** خلال زيارة قام بها إلى طهران، وكذلك فشل أخيه محافظ نينوى **أثيل النجيفي** في إدارة المحافظة **ربما يؤدي إلى حصول ائتلاف متحدون على ١٨- ٢٠ مقعداً، إن لم يكن أقل من ذلك.**

أما جبهة الحوار بزعامة صالح المطلق فقد تحصل على ٤ - ٥ مقاعد في أحسن الأحوال. أما ائتلاف كرامة الذي يدعمه رجل الأعمال **خميس الخنجر** قد يحصل على ٧ - ٨ مقاعد، **ويمثل هذا الائتلاف على وجه الخصوص المتظاهرين السنة ويتحدث بشكل أو بآخر باسم الإخوان المسلمين.**

أما الحركة المدنية وهو تيار تنامى تحت قيادة شخصيات بارزة قد يكسب ٧ - ١٠ مقاعد، **فيما رجح الكاتب خسارة قائمة علاوي شعبيتها التي**

كانت تتمتع به سابقاً، بسبب فشله في تلبية توقعات الناخبين، ومن المتوقع أن يصوت البعثيون لصالح علاوي بسبب افتقارهم إلى بديل أفضل. كما ستدعمه نخب شيعية خصوصاً بعد رفضه التحالف مع أي كتلة سنية طائفية، كما شملت قائمته شخصيات مدنية، ووفقاً لذلك **قد يحصل على ٢٥ - ٣٠ مقعداً.**

وتجدر الإشارة إلى تيار الحكيم وهو الحركة الشيعية المهيمنة في هذه المرحلة لعدة أسباب، منها أن الحكيم لديه خطاب سياسي جيد وليس طائفياً وإن كان في الظاهر يبدو كذلك، كما أن تياره يضم شخصيات من ممثلي المجتمع المدني فضلاً على شخصيات شيعية مرموقة وعلمانية مثل جواد البولاني وأحمد الجلبي، وكذلك شخصية اشتراكية معروفة وهو نبيل ياسين، هذه الشخصيات سيكون لها تأثير إيجابي على الناخبين.

أما الصدر فقد دخل بثلاث قوائم لكي يحشد أكبر عدد من الأصوات، **وبالتالي سيحافظ على نتائجه نفسها أي ٤٠ مقعداً، وأخيراً سيفوز الأكراد بـ ٤٠ مقعداً وفقاً لوزنهم الديموغرافي.**

إن هذا التحليل يترك انطباعاً بأن المالكي في موقف صعب للغاية ولن يستطيع تشكيل الكتلة الأكبر كونه أصبح عدواً للجميع. وأشارت تقارير صدرت مؤخراً بأن المالكي يجمع قوة عسكرية من قبيلته في مدينة طويريج في كربلاء ليستخدمها في بغداد، وسيعتمد كذلك على قانون الطوارئ الذي يمنحه سلطة مطلقة تحت مسمى قانون السلامة الوطنية. وأخيراً يعوّل المالكي بشكل كبير على أصوات الجيش والشرطة وعلى النفوذ الإيراني في التلاعب بالنتائج النهائية.

النفوذ الإيراني

إن تصاعد التوتر بين الشيعة في العراق قد أصاب الإيرانيين بالملل إلى درجة أن بعض الإيرانيين بدأوا بالتكهن بأن النفوذ الشيعي في العراق بدأ يقترب من نهايته. إلا أن السكان المحليين في العراق يستبعدون ذلك. ويقال بأن الإيرانيين طلبوا من الزعيم الشيعي **كاظم الحائري** التوسط نيابة عنهم في محاولة لإقناع الصدر بوجوب إبقاء المالكي رئيساً للوزراء. فضلاً على ذلك، لا يتمتع رئيس إقليم كردستان مسعود البرزاني بعلاقات وطيدة مع إيران، ويُنظر إليه على أنه أقرب إلى تركيا. أما الحكيم فهو على ما يبدو في معضلة؛ فمن ناحية يسعى للتقرب إلى إيران ومن ناحية أخرى يحاول إرضاء ائتلافه الذي يضم جماعات معارضة للنفوذ الإيراني، **لذلك قد يحابي المالكي حليف إيران مقابل تمتعه بسلطة أكبر داخل الحكومة العراقية.**

وانتهى الكاتب بالتأكيد على أن لدى إيران مصلحة في نتائج الانتخابات التي سيكون لها تأثير حاسم على مستقبل إيران في العراق، **لذلك سيزداد تدخلها بشكل أكبر**، على الرغم من مرارة الخلاف الداخلي الشيعي، والصراع السني- الشيعي، إذ يمكنهما تقويض هذه الانتخابات إذا مازادت حدّتها.

١- للمزيد من التفاصيل حول هذه الدراسة راجع نشرة مركزنا العدد (٧٢) بتاريخ (٢٠١٤/٥/١٢).

رابط المقال: http://q9r.me/tbci

العدد [٧٣]

التيار الصدري يتحدّى المالكي قبيل الانتخابات

الكتاب: أحمد علي والفريق العراقي في معهد دراسة الحرب
معهد دراسة الحرب - ٢٠١٤/٣/٢٢

ترجمة وتلخيص: حيدر رضا محمد
مراجعة: د. نصر محمد علي

إن التوترات بين المالكي والتيار الصدري سوف تستمر في المستقبل القريب، وتشمل تبادل الاتهامات وإمكانية اعتقال بعض الشخصيات في التيار الصدري، وقد تشمل أيضاً تنحية بعض مرشحي التيار الصدري للانتخابات المقبلة

ابتدأت مقالة معهد دراسة الحرب بالقول: إن التوترات قد زادت بين المالكي والتيار الصدري، **إلا أنه واجه صعوبة في التصعيد مع التيار الصدري بشن عملية عسكرية ضدهم، بسبب قرب موعد الانتخابات والبيئة الأمنية في البلاد.**

في ١٥ شباط أعلن مقتدى الصدر بصورة فجائية قراراً بالانسحاب من الحياة السياسية. إن هذا الأمر ليس بغريب فقد فعل ذلك من قبل ولكن في نهاية المطاف تراجع عن قراره بعد مظاهرات الولاء من قِبل مؤيديه. ويبدو أن القرار الأخير مشابه للسابق، **إلا أن الصدر مازال يشارك بفعالية في الشؤون السياسية لحركته، وإن قراره الأخير ربما جاء للأسباب الآتية:**

أولاً: إنها تتزامن مع اقتراب الانتخابات البرلمانية التي تشكل منعطفاً حاسماً للصدر لتحشيد قاعدته، ومن ثمَّ يبدو أن القرار يهدف إلى تحشيد التيار الصدري.

ثانياً: إن قرار مقتدى جاء بعد أن أقر مجلس النواب العراقي القانون الذي يمنح امتيازات التقاعد لأعضائه وغيرهم من كبار المسؤولين. وانتقد الجمهور بشدة هذا القانون الذي اعتقد بأنه منح مزايا للسياسيين على حساب الصالح العام. ولم يتم التأكد من الذي صوت لصالح القانون في البرلمان، **إلا أن التقارير تؤكد أن النواب الصدريين قد صوتوا لصالح القانون، وهذا يضر بالتيار الصدري الذي يقوم على أساس توفير الخدمات للجمهور.** وبالتالي كان القصد من قرار الصدر هو إظهار استيائه أمام الجمهور من أعضاء مجلس النواب الصدريين. وفي الواقع إن هذا هو أسلوب الصدر للحفاظ على صورته الشعبية.

ثالثاً: مع اقتراب الانتخابات، يعد هذا هو الأسلوب المفضل لدى مقتدى الصدر لفرض الانضباط داخل حركته وإعادة هيكلة التيار الصدري، وقد حدث ذلك، وشملت التغيرات **إنشاء مجلس الأمناء وتنحية عضو مجلس النواب بهاء الأعرجي رئيس الكتلة الصدرية (كتلة الأحرار)**، ويحق لمجلس الأمناء إدارة الشؤون السياسية للجماعة.

وخلال تلك التطورات، انتقد المالكي بشدة التيار الصدري بشكل عام ومقتدى الصدر على وجه الخصوص، عندما أكد أن **الصدر يجهل قواعد اللعبة السياسية**. وجاء بيان المالكي رداً على سؤال حول انتقادات الصدر في الآونة الأخيرة عندما وصفه بالدكتاتور. وفي ١٠ آذار انتقد مجلس الأمناء المالكي في بيان، ودعا إلى الاحتجاجات رداً على تصريحاته.

وبالنسبة للمالكي، كانت هذه خطوة محسوبة للاستفادة من قرار الصدر ليبين أنه زعيم سياسي عاجز. وعلاوة على

ذلك، فإن التيار الصدري ومن خلال تحالفاته في أعقاب انتخابات مجالس المحافظات أظهر استراتيجية تهدف إلى التنافس على موقف المالكي في الانتخابات البرلمانية. **إن المالكي يدرك التهديد الصدري ويركز على إضعافه.**

وبين يومي ١٠ – ١٢ من آذار تظاهر المئات من أنصار الصدر في عدة مدن عراقية ضد تصريحات المالكي، واصفيه بالدكتاتور ومقارنته بصدام حسين. وقد حضر هذه التظاهرات مسؤولون حكوميون ونواب من التيار الصدري. إن ظهور هؤلاء المسؤولين الصدريين مهم لإظهار ولائهم لمقتدى الصدر بعد قراره اعتزاله السياسة. والأهم من ذلك أظهرت صور على مواقع التواصل الاجتماعي للتيار الصدري أفراداً من الجيش العراقي والشرطة الاتحادية بالملابس العسكرية يشاركون في المظاهرات، **إن هذه الصور هي دليل على أن التيار الصدري مايزال جزءاً من قوات الأمن العراقية. وقد نُشرت على الانترنت لتثبت أن الحركة تحظى بتأييد واسع. كما خرج المئات من أنصار المجلس الأعلى الإسلامي منددين بتصريحات المالكي، وقد أشار أحد قياداته إلى أن تصريحات المالكي تجاه الصدر ستؤثر على وحدة شيعة العراق.**

ولاحظ الكاتب تزامن تظاهرات التيار الصدري ضد المالكي مع مسيرات يوم المظلوم، إن هذه المسيرات خدمت أغراضاً مزدوجة لإظهار الولاء للصدر وعرض قوتهم الانتخابية، ويبدو أن المسيرة قد حققت كل الأهداف.

إن التوترات بين المالكي والتيار الصدري سوف تستمر في المستقبل القريب، وتشمل تبادل الاتهامات وإمكانية اعتقال بعض الشخصيات في التيار الصدري، وقد تشمل أيضاً تنحية بعض مرشحي التيار الصدري للانتخابات المقبلة. وقد انتقد المالكي التيار الصدري لأنهم كانوا من مرتكبي العنف خلال الحرب الأهلية في العراق، لتذكير الجمهور بأنه رجل القانون الذي استهدف جيش المهدي عام ٢٠٠٨.

وبإزاء ذلك ركّز التيار الصدري على احتكار المالكي للسلطة وأسلوبه في الحكم للتمهيد بعدم السماح له بولاية ثالثة. **وإذا قرر المالكي التحرك ضد التيار الصدري، فمن المرجح أن يغض الطرف عن تعبئة العصائب ضدهم وخاصة في بغداد.** لكن مع ذلك فإنه من الصعب أن ينافس شعبية التيار الصدري. وفي كل الأحوال يرغب المالكي بالاستفادة من جميع الوسائل المتاحة من أجل إضعاف هذا التيار. وأما التيار الصدري، فقد يحاول تجنب مواجهة عسكرية مع المالكي قبيل الانتخابات.

إن إضعاف التيار الصدري يمثل أولوية بالنسبة للمالكي ويمكن أن يتم ذلك من خلال تنحية بعض مرشحيه. وتشير التقارير إلى أن قائد فيلق القدس "قاسم سليماني" قد سافر إلى بغداد للتوسط في حل التوترات بين المالكي والتيار الصدري وغيره من الفصائل الشيعية العراقية.

إن هذا التطور، إلى جانب رحلة الصدر إلى إيران، ينذر بتصعيد مؤقت قد يحدث، فضلاً على تقييد قدرة المالكي على التحرك عسكرياً ضد التيار. ومع ذلك، هناك إمكانية حدوث مصادمات محدودة أو على الأقل اعتقالات لقادة عسكريين من التيار، ليظهر المالكي على أنه شخصية تواجه الميليشيات.

واختتم التقرير بالقول: إذا قرر المالكي المواجهة العسكرية مع التيار الصدري في هذا الوقت، فستكون خطوة محفوفة بالمخاطر نظراً لاقتراب موعد الانتخابات ولانشغال قوى الأمن بحربها ضد القاعدة.

رابط المقال: http://goo.gl/V1VRdM

النفط: اتفاقية ٢٠١٠ تُلزم تركيا بعدم تسلّم نفط الإقليم من دون موافقة المركز

إعداد: د. حيدر حسين آل طعمة

جدد العراق مطالبة الجانب التركي بالالتزام بالاتفاقية الموقعة بين البلدين في العام ٢٠١٠ التي تتضمن بنداً يؤكد ضرورة أن يتم تسلم النفط عن طريق شركة تسويق النفط "سومو" حصراً.

الناطق باسم وزارة النفط عاصم جهاد قال في تصريح لـ" الصباح" يوم الأحد ١١ ايار: إن "موقف الحكومة من قضية تصدير النفط المنتج من الإقليم عبر تركيا واضح وصريح، إذ طالبت بالالتزام باتفاقية ٢٠١٠ الموقعة بين البلدين التي استندت إلى اتفاقيات سابقة.

وأوضح جهاد أن "الاتفاقية تتضمن نصاً واضحاً يشير إلى أن تكون مسؤولية تصدير النفط العراقي من ضمن اختصاص وزارة النفط الاتحادية من خلال شركة تسويق النفط سومو وهي من تحدد كميات وأسعار النفط المصدر"، وأضاف أن الوفد التفاوضي مع حكومة إقليم كردستان أوضح هذا الأمر جيداً للأكراد، مؤكداً ضرورة تسليم النفط المنتج هناك إلى شركة سومو كي يكون حجم الصادرات والعائدات دقيقاً، ولاسيما أن العائدات تذهب إلى مصرف خاص يستقطع جزءاً من الديون المترتبة على العراق ما يتطلب الدقة في حساب حجم العائدات النفطية.

كما أشار جهاد إلى أن العراق لديه التزامات دولية وهو عضو في مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية التي تطلب من العراق الدقة في التقارير السنوية المرفوعة لها عن حجم الإنتاج والصادرات والعائدات وإلى أي جهة ذهبت، منوهاً بأن امتناع إقليم كردستان عن تسليم النفط أو إقدامه على تصدير النفط بشكل مستقل، كما أعلن، سيضع العراق في موقف محرج مع هذه المنظمة الدولية التي أشادت بجهود العراق الخاصة بشفافية الصناعات النفطية.

وبيّن الناطق باسم وزارة النفط أن خسارة العراق من امتناع إقليم كردستان عن تسليم النفط المنتج عام ٢٠١٣ بلغت ٩ مليار دولار لأن موازنة العام الماضي أكدت ضرورة أن يسلم الإقليم الحكومة الاتحادية ٢٥٠ ألف برميل يومياً، وان موازنة العام ٢٠١٤ ألزمت بأن يسلّم الإقليم ٤٠٠ ألف برميل يومياً، إلا أن عدم التسليم تسبب حتى الآن بخسارة العراق مليارات إضافية.

وعبّر جهاد عن أمله بأن تُحل هذه الإشكالية مع الإقليم بالحوار الوطني البنّاء مع الأخذ بنظر الاعتبار المصلحة الوطنية وخدمة البلاد والمواطنين لأن الخاسر الوحيد من هذه الإشكالية هم المواطنون سواء في الإقليم أو بقية أنحاء البلاد.

وكان وزير الطاقة التركية تانر يلدز أعلن في وقت سابق أن بلاده قد تضطر قريباً لتصدير النفط الخام المنتج من إقليم كردستان الذي يمر عبر أراضيها إذا ما أخفقت أربيل وبغداد في التوصل لتسوية بهذا الشأن، مبيناً أن "السلطات التركية خصصت ثلاثة خزانات في ميناء جيهان المطل على البحر المتوسط لتخزين النفط الخام المنتج من حقول إقليم كردستان وبطاقة تخزينية تصل إلى ٢,٥ مليون برميل".

خبير أمريكي ينتقد بغداد ويدعو الكرد لتصدير النفط عبر سومو

إعداد: د. حيدر حسين آل طعمة

كشف خبير أمريكي، يوم الجمعة ٩ ايار، عن افتقار الحكومة العراقية للقدرات الإدارية والبشرية لتشغيل العشرات من المشاريع النفطية الاستراتيجية في آن واحد، وفيما بيّن أن هذه العقبة تعيق التقدم في هذا القطاع، دعا حكومة إقليم كردستان إلى تصدير النفط بالتعاون مع شركة (سومو) النفطية، مبيناً أن هذا الحل يرضي الولايات المتحدة وتركيا وبغداد والشركات العالمية.

وقال الخبير الأمريكي مايكل نايتس من معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى في حديث لوكالة الأناضول التركية: إن "المشكلة الرئيسة التي تواجهها الحكومة العراقية في قطاع الطاقة هو افتقارها للقدرات الإدارية والمهارات البشرية التي تمكنها من تشغيل العشرات من المشاريع النفطية الاستراتيجية في آن واحد".

وأضاف نايتس أن "العراق يفتقر لقدرات إدارية وخبرات بشرية كفوءة وهذا ما أدّى إلى بقاء الكثير من المشاريع المهمة دون تطوير ولسنوات طويلة، ومن هذه المشاريع مستودعات النفط في البصرة ومنشآت التصدير وتوفير منشات حقن وضخ المياه المستخدمة في استخراج النفط".

من جانب آخر، دعا نايتس حكومة إقليم كردستان إلى تصدير النفط بالتعاون مع الشركة الحكومية للتسويق النفطي سومو (SOMO) حيث ستقوم بغداد بتحويل العوائد المالية مباشرة لإقليم كردستان"، مبيناً أن "هذا ما يريده الأمريكان والحكومة التركية والشركات العالمية وحتى بغداد أيضاً، وهذا الحل يعود بالفائدة على الأطراف جميعها".

وتحظى موارد الطاقة الضخمة التي يتمتع بها العراق من نفط وغاز باهتمام كبير من لدن تركيا التي تعتمد أساساً في سد حاجاتها من الطاقة على الاستيراد، الأمر الذي جعل من العراق ثاني أكبر شريك تجاري لتركيا بعد ألمانيا حيث وصل معدل التبادل التجاري بينهما خلال العام ٢٠١٣ إلى ١٢ مليار دولار.

واستناداً إلى وكالة الطاقة الدولية فإن العراق يمتلك خامس أكبر احتياطي للنفط معروف في العالم يقدر بـ ١٤٣ مليار برميل وكذلك يمتلك احتياطي غاز طبيعي معروف يقدر بـ ٣,١ ترليون متر مكعب ويأتي بالمرتبة ١١ من حيث احتياطات الغاز في العالم. ولكن مع وجود مشاكل في البنى التحتية للمنشآت النفطية فإن العراق لا يعد قادراً على إنتاج مليار متر مكعب من الغاز سنوياً.

ويحتاج سوق الطاقة الأوربي المتنامي سريعاً إلى حوالي ٤٥ مليار متر مكعب من الغاز سنوياً لسد الاحتياجات الداخلية. ووفقاً لتقارير اقتصادية فإن تركيا ستكون الزبون الطبيعي للغاز العراقي والذي سيجهز أوربا بالغاز من خلال أنبوب أذربيجان عبر تركيا.

أهداف المركز

١- إيجاد وبناء الوعي الاستراتيجي الشمولي .

٢- إشاعة ثقافة وطريقة التفكير الاستراتيجي المعولم بين النخب المتصدية للعمل العام .

٣- إيجاد ثقافة ووعي التواصل مع كل ألوان وتيارات المجتمع .

٤- إيجاد جسور التقارب والتفاهم مع الآخرين، وإشاعة ثقافة احترام الآخر والتسامح معه .

٥- محاربة ثقافة التعصب وعدم احترام الآخر ولا سيما المعارض .

٦- إشاعة روح الشورى والديمقراطية .

٧- نبذ ثقافة العنف والإرهاب .

٨- تعميم ثقافة احترام حقوق الإنسان .

٩- تشجيع مؤسسات المجتمع المدني .

الإصدارات المقترحة

١- النشرة الاستراتيجية اليومية.

٢- التقرير الاستراتيجي الأسبوعي.

٣- التقرير الاستراتيجي الشهري.

٤- (التقرير الاستراتيجي الفصلي) كل ثلاثة أشهر.

٥- التقرير الاستراتيجي السنوي.

٦- دراسات وأبحاث ومقالات مترجمة تتعلق بالعراق خاصة.

٧- كتب استراتيجية ملخّصة.

٨- كراسة المتابع الاستراتيجي التي تسلط الضوء على الموضوعات والأحداث العالمية الاستراتيجية الكبرى.

لملاحظاتكم واستفساراتكم يرجى الاتصال بإدارة الإعلام

Tel: (00964) 7800168889

عنوان البريد الالكتروني

info@kerbalacss.uokerbala.edu.iq

موقع النشرة على الانترنيت

kerbalacss.uokerbala.edu.iq

ضمن الموقع الالكتروني لمركز الدراسات الاستراتيجية / جامعة كربلاء
التقارير والتحليلات المنشورة لا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

مطبعة جامعة كربلاء